الجمهورية العربية السورية

المركز الدولي للحقوق والحريات الدولي للحقوق والحريات

INTERNATINAL CENTER FR RIGHTS & FREEDMS

ICRF

أزمة الجفاف في سوريا: أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية ومسؤوليات الدولة والمجتمع الدولي

دراسة حول الوضع المائي في سوريا

تاريخ الإصدار: 08 يوليو 2025

إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي

الموقع الرسمي: www.icrights.rg

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية

أولا - جفاف غير مسبوق

تواجه سورية أسوأ موجة جفاف منذ عقود بل تعد الأسوأ منذ ستينات القرن الماضي فمستويات الأمطار كانت منخفضة للغاية حيث بلغ المعدل للمطر حوالي 95 ملم بالفصل الأول- أشهر الشتاء - من عام 2025 وهو الأدنى منذ عام 1997 مقارنة بمتوسط 165 خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 2015.

وتشير الاحصائيات للسنوات الأخيرة أن انخفاض الامطار بلغ مستوى كارثي -يربطها الباحثون بظاهرة الاحتباس الحراري وتبدل الدورة المناخية -إذ أنه انخفض بنسبة تقارب ال 60 بالمئة وسط حالة من انخفاض المعدلات تراكمية خلال السنوات الأخيرة

جدول المعدل السنوي مقارنة مع المتوسط البالغ 420

الموسم	المعدل	انخفاض /ارتفاع
2018-2017	375	انخفاض 10 بالمئة
2019-2018	435	ارتفاع 8 بالمئة
2020-2019	390	انخفاض 5 بالمئة
2021-2020	320	انخفاض 20 بالمئة
2022-2021	290	انخفاض 30 بالمئة
2023-2022	270	انخفاض 35 بالمئة
2024-2023	250	انخفاض 40 بالمئة
2025-2024	170	انخفاض أكثر من 60 بالمئة

ويوصف الشتاء الحالي كأشد شتاء جفافا منذ عام 1956 مما أدى إلى أزمة مياه خطيرة في دمشق منها انخفاض منسوب نبع عين الفيجة ونهر بردى إلى مستويات خطيرة إضافة إلى أزمة مياه خانقة تعانيها المنطقة الوسطى والساحلية كما تعاني منطقة الجزيرة من انخفاض منسوب نهر الفرات إلى ما دون مستويات محطات الضخ واستنزافا كبير للمياه الجوفية مع جفاف العديد من الابار في الحسكة ودير الزور

ثانيا: أثار الجفاف

وفقا لتقارير منظمة الفاو فإن المحاصيل الزراعية المطرية في سورية تواجه موسما صفريا حيث انخفض محصول القمح بأكثر من 75 بالمئة وتقلصت الأراضي القابلة للزراعة بنسبة تفوق ال50 بالمئة كما تدهور انتاج الشعير والبقوليات والزيتون بشكل كبير بنسبة تتراوح بين 40 إلى 60 بالمئة وتقدر الاحصائيات أن سورية ستواجه عجزا بالقمح يفوق2.5 مليون طن ما سيجعل 16 مليون سوري يعانون نقصا غذائيا حادا وسط توقع بارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح بين 30 إلى 50 بالمئة ما سيزيد الإرهاق الذي يثقل كاهل المواطن السوري كما ستعاني سورية من نقص حاد في مياه الشرب والري ما يؤدي إلى تأمين المياه بالصهاريج بأسعار باهظة وبدأ ظهور ذلك في كثير من المناطق السورية كون وصل المياه لا يتجاوز 90 دقيقة في المدن الرئيسية وفي الريف تأتي المياه

ل60 دقيقة كل بضعة أيام كما سيخلق نزاعات حادة على تقاسم مياه الري الشحيحة أصلا. إضافة إلى أن نقص المياه الحاد سيؤدي إلى تلوث كبير ويرتبط بانتشار أمراض ما سيضاعف فاتورة الاستشفاء.

ثالثا ـ الاثار الاقتصادية والاجتماعية

بالقياس على أزمة الجفاف في المنطقة الشمالية الشرقية بين عامي 2006-2008 التي أدت إلى نزوح كبير فإن الازمة الحالية أكثر عمقا وتأثيرا ما سيؤدي إلى نزوح كبير من مناطق الجفاف باتجاه المدن الرئيسية للبحث عن سبل الحياة ما سيزيد في الضغط على الموارد المدنية وتفريغ الريف من الايدي العاملة بالزراعة وعادة ما يتركز النازحون في الاحياء الهامشية للمدن وهي أحياء فقيرة تعاني من شروط سيئة للحياة وبالتالي فإن زيادة الضغط عليها سيزيد معدلات الفقر في المدن وما يرتبط بذلك من أثار.

العامل الاخر المؤثر هو انخفاض مداخيل العاملين بالزراعة ما يؤدي إلى توسع الفقر أفقيا في الأرياف وزيادة المعاناة في تأمين متطلبات الحياة وتأمين البذور والمحروقات للموسم القادم كما قد يؤدي التنافس على المياه إلى نزاعات محلية قد تتطور إلى صراعات محلية وسط ضعف في قدرة المؤسسات المحلية بسبب نقص الإمكانيات الفنية والمالية نتيجة الحرب الطويلة إضافة ذلك فإن تدخل برنامج الغذاء العالمي يتصف بالمحدودية ونقص التغطية وعدم القدرة على تغطية كافة الاحتياجات نتيجة تراجع الدعم الدولي وتوجهه إلى مناطق أخرى.

ولكل العوامل السابقة فسوف يتأثر الميزان التجاري السوري ويعمق خسارته نتيجة توقع فاتورة غذائية عالية الاقتصاد الوطني ناجمة عن استيراد الحبوب والغذاء واستنزاف العملة الصعبة وتراجع مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي وتراجع تربية الثروة الحيوانية وارتفاع أسعار الاعلاف بشكل غير مسبوق.

رابعا ـ الإدارة والسياسات المائية في سوريا وأثرها على أزمة الجفاف الحالية:

تعاني سورية من ضعف بالبنية التحتية ومن أنظمة ري متهالكة وقديمة مع فاقد كبير للمياه في شبكات الري والشرب يصل إلى 40–50% بسبب التسرب والهدر كما أن محطات ضخ المياه على نهر الفرات تعمل جزئيًا أو متوقفة في بعض الأحيان بسبب انخفاض المنسوب ونقص الوقود.

ويزيد من المعاناة الاعتماد المفرط على الآبار الجوفية لتعويض النقص السطحي إضافة إلى انتشار الأبار العشوائية غير المرخصة التي تسحب المياه دون ضوابط مع انخفاض منسوب المياه الجوفية وملوحتها في مناطق عديدة وغياب سياسات عادلة لتوزيع المياه بين المحافظات والمناطق على حساب الأرياف وضعف الحوكمة المائية بسبب تعدد الجهات المسؤولة وتشتت الصلاحيات وسط غياب التخطيط الاستراتيجي وغياب استراتيجية وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية وتأجيل مشاريع تحلية المياه ومشاريع المياه المعالجة وضعف الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة للري. ورغم المبادرات المحلية المحدودة لمواجهة الازمة فإنها بقيت في أضيق الحدود سواء من حيث توزيع الصهاريج أو إدارة النقص.

خامسا – الحلول والمقترحات:

- **على المدى القصير:** لمواجهة أزمة الجفاف الحادة لا بد من تأمين مياه الشرب وتسيير صهاريج مياه إلى القرى والبلدات الأشد تضررا دعم عاجل للأمن الغذائي خصوصا في المناطق المتضررة والأكثر تضررا وتكثيف برامج المساعدة الغذائية وتأمين البذور ومستلزمات الدورة الزراعية إضافة إلى تأمين الأعلاف للمربين للحفاظ على الثروة الحيوانية

- **على المدى المتوسط:** العمل على إصلاح الإدارة المائية وتوزيع المياه بشكل عادل وإعادة تأهيل قنوات الري وشبكات المياه وحصر وتنظيم الابار ولا بد من دعم الزراعات المقاومة للجفاف وتشجيع زراعة أصناف من القمح والشعير أكثر مقاومة للجفاف وتدريب المزارعين على أساليب الري الحديثة مع ضرورة دعم أسعار البذار والاسمدة والمحروقات وإعادة التفكير بالتخطيط العمران مع تعزيز قدرة واستجابة المدن على استقبال النازحين

- **على المستوى الطويل:** ضرورة وضع استراتيجية وطنية متكاملة للمناخ واعتماد الحوكمة المائية المستدامة مع تأهيل وزارة الموارد المائية لتستطيع الاستجابة للمتغيرات بشكل مرن وفعال واعتماد حملة توعية على المستوى الوطني لتغيير سلوكيات استهلاك المياه إضافة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الموارد

سادسا: مسؤولية الدولة ومسؤولية الأمم المتحدة

عانت سورية من حرب طويلة مدمرة أنهكت مواطنيها وجعلتهم ضمن الفئات التي تصنف على أنها أكثر هشاشة كما أنها ما زالت تعاني من اضطرابات في الكثير من المناطق مترافقة بانتهاكات جسيمة للحقوق والحريات العامة وزادت الحرائق الطين بلة فيما يتعلق بالجفاف.

الا أن جميع الظروف المحيطة بموضوعة الجفاف لا تعفي السلطات من مسؤولياتها تجاه مواطنيها خصوصا أن القرار 64/292 ينص على أن الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي حق انساني أساسي ويؤكد على مسؤولية الدول في ضمان هذا الحق دون تمييز كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعترف بحق الجميع في مستوى معيشة لائق وأصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للعهد تفسيرات تؤكد أن المياه تدخل ضمن الحق في مستوى معيشي لائق كما تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1997 على تشجيع الدول على وضع استراتيجيات للتعامل مع الجفاف ومنع تفاقم الأزمات المتعلقة بالمياه وتوصي قواعد الأمم المتحدة النموذجية لحماية وإدارة الموارد المائية للحدود لعام 1997 بتنظيم عادل ومستدام لاستخدام الموارد المائية العابرة للحدود وتشدد على التعاون بين الدول المتجاورة وهنا تبرز ضرورة مطالبة تركيا بالالتزام بالاتفاقيات الدولية والسماح بمرور الحصص العادلة من مياه الأنهار لمواجهة هذه الازمة المتفاقمة كما تبرز الدعوات إلى ضرورة تكاتف دول جوار سورية معها في مواجهة هذه الحالة المستجدة التي تعمق الازمات التي تواجهها لمنع تداعياتها على هذه الدول من جهة وتوفير بيئة أمنة وجاذبة للاجئين كما تبرز الحاجة إلى ضرورة تدخل عاجل من الأمم المتحدة للمساعدة في مواجهة هذه الازمة من نواحي عديدة لا سيما فنيا ولوجستيا وتأمين محطات التحلية لتساهم في تخفيف الازمة فضلا عن ضرورة زيادة المساعدة الغذائية لسورية لمواجهة النقص الذي تواجهه الدولة والذي يتفاقم مع أزمة الجفاف بشكل غير مسبوق.

كما أن السلطات السورية معنية ومسؤولة عن إدارة المرافق المائية بعدالة ومن مسؤولياتها التوزيع العادل للمياه ومراقبة التوزيع لإيصاله للفئات الأكثر تضررا كما أنها معنية بالتعويض للمزارعين الذين فقدوا مصدر رزقهم ولمربي الحيوانات وتأمين أعلافهم حتى لا يتم خسارة الثروة الحيوانية بشكل أكبر كما أن من مسؤولياتها التواصل مع الدول للحفاظ على حصصها المائية ووضع الخطط الاسعافية لمواجهة الازمة.